تقرير

# تحليل لاتجاهات الدعاوة الصهيونية ــ فبراير ( شباط ) ١٩٧٥

سوف نكرس القسم الاعظم من تقرير هذا الشهر ، لقضية المقاطعة العربية لاسرائيل . منذ مطلع شباط ( فبراير ) ، أصبحت هذه القضية محل تعليقات كثيرة وصرخات مدوية في وسائط الاعلام الصهيونية والغربية ، وزودت انصار اسرائيل بفرصة جديدة لتوجيه التهمة المألوفة « بمعاداة السامية » ، في العالم العربي . وبما ان قضية المقاطعة أثارت فجأة كل هذا الاهتمام الكبير والتعليقات المتعددة ، بما في ذلك تصريح لرئيس الولايات المتحدة الامريكية ، فاننا سنطرحها فيما يلي بشيء من الاسهاب .

وسنكرس القسم المتبقي من هذا التحليل لقضية أثرناها في تقرير الشهر الماضي ، أعني قضية يهود سوريا . وسوف نعالج في تقرير هذا الشهر مقالة مهمة ظهرت مؤخرا في بريطانيا ، كشفت بموضوعية عن الوضع الحقيقي للمجتمع اليهودي السوري ، من قبل مراسل متعاطف . ولسوف نقارن تلك المقالة بتقرير تشويهي يتناول المسألة ذاتها كتبه مشترع امريكي زار دمشق في الآونة الاخيرة . ومن ثم فاننا سنتناول القضايا المثارة حول مشكلة المراقبين والصحافيين الاجانب .

**المقاطعة العربية لاسرائيل : قضية « اللاسامية »**

تعود المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل الى عدة سنوات خلت ، لكنها لم تثر ــ باستثناء الفترة الاخيرة ــ سوى القليل من التعليقات نسبيا . ومع ان انتقادات وشكاو متفرقة ترددت بين وقت وآخر من جانب الصهيونيين والدوائر المؤازرة لهم ، الا انه لم تصدر أية مادة اعلامية يمكن مناظرتها بالدعاوة المحسوبة والمنظمة التي انهمرت في الشهر الماضي .

والسبب بالطبع ، هو ان المقاطعة العربية لاسرائيل بدأت تأخذ معنى جديدا وقوة جديدة في اعقاب القوة المالية المتضخمة لعدة دول عربية ، وبسبب الدرجة الاكبر من التنسيق النسبي بين الدول العربية في الوقت الراهن . فاما القوة المالية فقد بدأت الان فقط بترجمة تأثيرها في القطاع المصرفي الغربي ، حيث تتزايد دعوة الاموال العربية للمشاركة في اصدار القروض في القطاعين الخاص والعام في أوروبا . تطبيقا لبنود واجراءات المقاطعة العربية ، رفض عدد من المصارف العربية التي هي في الغالب وكيلة لعدة حكومات عربية ، المشاركة في هذه العمليات المالية ، حيثما كانت المصارف والمصالح المالية المعنية ذات العلاقة الوثيقة باسرائيل ، شريكة فيها. وبكلمات أخرى ، أصبحت المشاركة المالية العربية تتوقف على استبعاد المؤسسات الصهيونية . ولقد أوضح الوكلاء العرب على النطاقين العام والخاص عزمهم على رفض أية مشاركة تشترك فيها المؤسسات المالية والتجارية المساندة للصهيونية بصورة صريحة ( في ضوء نشاطاتها الملموسة ) .

بدأ الرد الصهيوني على هذه السياسة في وقت مبكر من هذا الشهر ، بعد أن أعلن مصرف فرنسي مملوك لليهود وعلى صلات وثيقة باسرائيل ، وهو مصرف « الاشقاء لازار » ، انه منع من المشاركة في اصدار قرض بضمانة مصرف « كريديه ليونيه » الذي تملكه الدولة . لقد اشتمل القرض المراد تقديمه لشركة « ايرفرانس » على أموال قدمتها شركة « انترا للاستثمار » التي يملكها العرب . وأصرت انترا على ابقاء مصرف « الاشقاء لازار » بعيدا عن الصفقة . ولقد ظهرت مفاجآت مماثلة غداة ذلك في فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية والولايات المتحدة ، وفي غضون أيام قلائل اتسع الجدل ليشمل القضية الاكبر المتعلقة بالمقاطعة العربية للشركات والمؤسسات التي تورطت في تاريخها بعمليات مالية مع الاقتصاد الاسرائيلي والصهيوني .

في غضون أيام معدودة ، شن الناطقون والمعلقون المساندون للصهيونية ، والذين لم يكن معظمهم طرفا مباشرا في قضايا الاعمال والمصارف ، حملة